على قائله بجمع بين كلامي ابي علي وبعض اهل الغرب ولم يذكر بعدهما ما يكون جوابا عنهما
بل انما ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل الغرب فقط وصار كلام ابي علي غير معلوم
الجواب مما قاله التالي ان قوله فهذا مردود من يقول لم يبين وجه الرد فيه وقد بينه
بقوله فالصفات التي يدور عليها الصحة الخ. ما حكي عن الدارقطني ان هذا الكلام يتضمن
ارجحية البخاري على كتاب مسلم في كل من الشروط الصحة التي هي الاتصال والعدالة
والضبط وعدم العلة وعدم الشذوذ انتهى قلت ليس فيما ذكر حجته لان قوله لا يجري في
رواته احتمال ان لا يكون سمع ان اراد عقلا فممنوع وان اراد اللازم المذكور فمثله
في عنعنة المعاصر الذي عدم القائل ممن عاصره على ما لا يخفى على ذوي الالباب واما قوله
فلان الرجال الخ ان اراد الذين اخرج عنهم مسلم في غير المتابعات ومن ليس مقرونا بغيره
فممنوع بل هما سواء المرتبتين ما في الكتابين مطلقا وقوله بل غالبهم من شيوخه صرح
المصنف في المقدمة بخلاف واما قوله فلان ما انتقد الخ. فالنقد غير مسلم في نفسه ثم انه
ليس كله من المتنين والله اعلم **قوله** فان كان الخبر على شرطهما معا وليس له علة مقدم
ما اخرجه مسلم وحده لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى رجاله لا بالنظر الى كونه
في كتاب كذا وما ذكره المص شأن المقلد في الصناعة لا شأن الحاكم والله اعلم **قال المصنف**
وانما قلت او مثله لان الحديث يروى وليس عندهما جهة بترجيح على ما كان عند مسلم
وما عند مسلم جهة ترجيح من حيث انه في الكتاب المذكور فتعادلا فلهذا قال
او مثله قلت هذا بناء على ما تقدم من ان كون الحديث في كتاب فلان يقتضي ترجيحه
على ما روي برجاله وتقدم ما فيه **قوله** لا سيما ان كان في اسناده من فيه مقال يعني وان كان
عنه جواب الا ان من تكلم فيه ليس كمن لم يتكلم فيه في الجملة وليس كمن لم يتكلم فيه اصلا

قوله

قوله فان فقد الضبط الخ. قلت لم يحصل بهذا تمييز الحسن لان الخفة غير ليس لهم المذكور
غير منضبطة **قوله** نحو حديث المشهورة قال المصنف رحمه الراوي اذ لم يسم كرجل
يسمى منهما وان ذكر مع عدم تمييز فهو المهمل وان لم يرد عنه الا واحد فمجهول والمشهور
وبكثرة طرقه يصح قال المص في تقريره يشترط في التابع ان يكون اقوى او مساو
حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه اخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة قلت هذا معنى
قوله ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد فقوله لذاته احترازا
عما ذكر وهو الذي يروى من وجه اخر حسن لغيره كقول الترمذي وغيره كيعقوب ابن شيبة
فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه المسمى بالاحكام **قوله** حيث يحصل التفرد بتلك
الرواية قلت يرد على هذا ما اذا كان التفرد فلا جمع شروط الصحة عندهم والله اعلم
قوله وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع الخ قال في تقريره استشكل الجمع بين الصحة
والحسن فاجيب بانه بحسب اسنادين فاورد انه يقول انه حسن صحيح لا نعرفه الا من
هذا الوجه فاجيب بما ذكر ومنهم من اجاب بالترادف في المعنى قيل يرد بالفصل القسمة
قيل ليس بشيء بل انه خلاف وهذا هو الجواب من قول من وفق بان الحسن للضبط والصحة
للسند لا ما قيل انه يدخل فيه الضعيف والله اعلم **قوله** باعتبار اسنادين الخ يرد
على هذا ما اذا كان الاسنادين على شرط الصحيح ومن تتبع وجد صدق ما قلته
فيهما والله اعلم **قوله** لان الزيادة هذا تقسيم للزيادة لا تعليل لما وقع في المتن هذا
هو الظاهر من السوق فان اعترضت المص تعليلا فهو اعم مما في المتن وكان اللائق بالتعليل
ان يقول لان المنافية لرواية من هو اوثق معارضة بادرج فلم تقبل والتي تنافي
بمنزلة حديث مستقل ويفهم منه ان ما نافى فلا يحسن الاطلاق وليس في الشاذ ما يخالف

وليس بالوثق انه مقدار قول والثقات ذكر له فالذي تقرر الان المخالفة تصدق على زيادة المنافية